عدن حاضر اليمن ووجهها الباسم

منجزات تنموية واسعة تحققت على أرض الواقع

(3.624.241.000) اعتماد البرنامج الاستثماري للعام 2013م وهذا المبلغ زهيد لحاضر اليمن ووجهها الباسم عدن، لذلك فاننا نرى ان عدن بحاجة ماسة الى خطة استثنائية في الجانب المالي لانتشالها من اوضاعها .

عدن بثقلها السياسي والبشري وموقعها التاريخي والجغرافي تحتاج منا جميعاً الى اعادة النظر في واقعها التنموي الذي عاشته طوال الفترة الماضية والمعاش في لحظتنا الراهنة.. تحتاج منا جميعاً الى نقلة نوعية ترتقي بها الى مصاف المدن العصرية من خلال التخطيط والتنمية اللازمين لانعاشها.

إن التحدي مازال مستمراً في إعادة الحياة الطبيعية إلى محافظة عدن بمختلف احتياجاتها الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال معالجة الظواهر السلبية الدخيلة على أبنائها والتي تمثلت في عمليات السلب والنهب للممتلكات العامة والخاصة والاعتداءات المسلحة المتكررة على مراكز الأمن والحراسات الأمنية وإقلاق امن المواطنين وزعزعة السكينة العامة وقطع الطرقات، إضافة إلى البناء العشوائي المستفحل في كافة المديريات وبالذات المتزامن مع وجود النازحين، إلى جانب تردي مستوى الخدمات العامة والانقطاعات المتكررة للكهرباء وتردي أوضاع النظافة وبروز ظاهرة الإضرابات المتكررة للموظفين والعمال بالمحافظة.

رغم الصعوبات التي فرضت على قيادة المحافظة نتيجة تلك الأوضاع الاستثنائية التي مرت بها المحافظة إلا أن القائمين عليها كانوا ومازالوا يتحملون مسئوليتهم الوطنية من خلال القيام بواجبهم رغم تلك الصعوبات والعراقيل.

رصد / أيمن عصام سعيد

شهدت محافظة عدن خلال العامين (2012 /2013) العديد من المنجزات التنموية والتطويرية في إطار العمل بالخطط الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تزامنت مع تنفيذ الإصلاحات الوطنية وإنجاز الغايات والأهداف الاقتصادية والتنمية البشرية الشاملة والمستدامة التي استهدفت رفع معدلات النمو الاقتصادي والحد من المعدلات المتعلقة بالفقر وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى الدخل للمواطنين.

وكان لقيادة المحافظة دور كبير في تبني وتثبيت تلك المنجزات وتوسيعها من خلال تفعيلها لجهود السلطة المحلية في المديريات ومساعدتها على تحقيق طموحاتها في التنمية الحضرية المحلية وفق الإمكانيات والموارد المتاحة مركزيا ومحليا الأمر الذي أثر إيجابيا وانعكس في إنجاز المشاريع تنمويا في بعض القطاعات التي ساهم في تمويلها إلى جانب السلطة المحلية والمركزية جهات أخرى وهي الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة ومشروع برنامج تطوير المدن ورصف الطرقات.

شملت هذه المشروعات تطوير البنية التحتية كالطرق والكهرباء والمياه والصرف الصحي والتعليم وغيره، بالنظر إلى ما تمثله في خلق بيئة مناسبة لتشجيع الاستثمار، بالإضافة إلى توفير الحاجات الأساسية من الخدمات للمواطنين مثل مشاريع التعليم والصحة وغيرها من الخدمات التي تنعكس على تحسين مستوى معيشة السكان وتنميتهم حيث اولى المحافظ المهندس وحيد رشيد هذه المجالات الرعاية والاهتمام وأثمرت الجهود لتحقيق نتائج إيجابية ملموسة .

حول هذه الانجازات رصدت صحيفة 14اكتوبر أهم المشاريع التي نفذتها قيادة المحافظة بعدن خلال العامين 2013-2012م فحصدناها في التالي:

الجانب الأمني

أبرزها في إعادة فتح شارعي المعلا الرئيسي والمنصورة بعدن.

ويرى سياسيون ومحللون أن الانفلات الأمني الذي تشهده البلاد بشكل عام يعود إلى كون قوات الجيش والأمن ظلت منقسمة لفترة طويلة ، بسبب سيطرة النظام السابق على مفاصل الأمن في البلاد على عكس تحسن الوضع الأمني بعدن خلال هذه الأيام ويعود ذلك إلى تكاتف أبناء المدينة وتعاونهم المستمر مع الأجهزة الأمنية لأجل الوقوف أمام أعمال التخريب وتحسين الأوضاع الأمنية في المدينة .

واوضح محللون في مجال الأمن أن الانقسام في الجيش والأمن أدى إلى ترك البلد في حالة فراغ أمني وبلغ التشتت أن يعمل جهازا المخابرات "الأمن القومي والأمن السياسي" في مسارين متناقضين. ومع أن العام الماضي شهد اغتيال 63 ضابطا في جهاز الأمن السياسي إلا أنه لم يتم إلقاء القبض على أحد من المنفذين، وهذا شيء كارثي.

وفي 18/مايو 2012م تم إعادة فتح الشارع الرئيسي بمديرية المعلا وشارع المنصورة كونهما يعدان الشريان الرئيسي للربط مابين المديريات، بعد مرور أكثر من عام على إغلاقهما، قرابة (15)شهراً من 25 فبراير 2011م.

ونزولاً عند رغبة أبناء عدن والشخصيات الاجتماعية واستجابة للنداء الذي قدم من قبل بعض الفعاليات السياسية والاجتماعية لإعطاء فرصة عدة أيام حتى يتم فتح الشارع الرئيسي من قبل المواطنين ومعالجة إي قضايا متعلقة بالتعويضات للمتضررين ونزولاً عند رغبة الفعاليات والشخصيات الاجتماعية فأن السلطة المحلية على استعداد لتحمل كافة التعويضات خصوصا تعويضات أسر الشهداء ومعالجة كافة الجرحى وتحمل الأضرار الأخرى في المباني والممتلكات الخاصة بالمواطنين".

•ألقت أجهزة الشرطة القبض على 139 متهماً بارتكاب جرائم قتل عمدي خلال شهر سبتمبر المنصرم ، فيما ضبطت 104جرائم قتل من إجمالي الجرائم المبلغ عنها خلال الفترة نفسها والبالغ عددها 118 جريمة فيما لازالت 14 جريمة قيد البحث والتحري.

•وأوضح تقرير أعده مركز الإعلام الأمني التابع لوزارة الداخلية أن جرائم القتل العمدي التي وقعت خلال الشهر الماضي تسببت في مقتل 131شخصاً في عدادهم 11 أنثى و11 طفلاً، بالإضافة إلى إصابة 44 آخرين بينهم 3 إناث وطفلان.

•وكان التقرير الذي أعده المركز الإعلامي قد ذكر أن جرائم القتل العمدي المرتكبة خلال شهر سبتمبر المنصرم قد امتدت إلى 20 محافظة من محافظات الجمهورية جاءت أمانة العاصمة في مقدمتها بعدد 20 جريمة ، يليها محافظة تعز بـ18 جريمة ، وفي المرتبة الثالثة محافظة عمران بعدد 14 جريمة ، ثم محافظة إب10 جرائم، والضالع7جرائم ، ومحافظة لحج6 جرائم. فيما سجل معدل وقوع 5 جرائم قتل عمدي في محافظة عدن.

المياه والصرف الصحي

وفي مجال المياه والصرف الصحي بالمحافظة تم التغلب على أزمة انقطاع المياه المتكررة الناتجة عن انقطاع التيار الكهربائي.

- تم توفير(ثلاثة مولدات) كهربائية بسعة (3ميجا) وبقيمة إجمالية (758،255،325) مليون ريال.

- حفر عشر آبار جديدة في حقل بئر احمد بمبلغ (248،167،575) ريالاً .

-إعادة ضخ المياه من حقل م/ أبين إلى عدن وتذليل الصعوبات الأمنية التي كانت تعترض ذلك بالتنسيق مع محافظ أبين، إلى جانب توريد وتركيب مولدات كهربائية جديدة في مديريات البريقة وخورمكسر بدعم تمويل من المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي ودعم من الدولة مؤسسة KFW.

- إعادة تأهيل شبكة مياه العريش بمبلغ 56،439،575 مليون ريال.

-إعادة تأهيل الخزان الحديدي في قرية فقم بمبلغ 68،800،000 ريالاً .

-إعادة تأهيل الضخ الرئيسي الطالع إلى خزان باب عدن بتمويل من المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي عدن، وكل تلك الترتيبات أسهمت بشكل فاعل في التخفيف والقضاء على انقطاع المياه داخل المديريات في المحافظة واسهمت كثيراً في استتباب الأمن بالمحافظة.

أما فيما يتعلق بجانب الصرف الصحي داخل المحافظة فقد قامت قيادة المحافظة باعتماد مبلغ (200) مليون ريال في حساب المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي في المحافظة لمواجهة تكاليف صيانة شبكات الصرف الصحي بالمحافظة.

الكهرباء

إن قيادة المحافظة خلال العامين المنصرمين بمعية المهندس وحيد رشيد محافظ المحافظة عملت على حل أهم المشاكل المستعصية التي تتمثل بانقطاعات الكهرباء المتكررة خلال الصيف الماضي والتي أثارت نقمة المواطنين ، والبحث عن حلول لها من خلال قيامها بتوفير محطتي توليد الطاقة بنظام شراء الطاقة :

•الأولى بقدرة 60 ميجاوات وبكلفة (32 مليون دولار)

•الثانية بقدرة 54 ميجاوات وبكلفة (عشرة ملايين دولار)

• المحافظة بصدد تعزيزهما بمحطة شرائية ثالثة قيد التنفيذ حالياً بقدرة 90 ميجاوات من شركة (دوم) وبكلفة وقدرها (120) مليون دولار ،حيث يتم العمل على تأهيل محطتي توليد (المنصورة- خورمكسر) من قبل الشركة المصنعة وهما في قيد الإجراءات.

• إلى إعادة تأهيل محطة الحسوة بعد أن وصلت مواد صيانتها التي تمت إجراءاتها عامي2012 - 2013م بمبلغ (102.37.108) مليار ريال.

•أن قيادة المحافظة على تواصل دائم مع رئاسة الوزراء ووزارة التخطيط والتعاون الدولي لإنشاء محطة لتوليد الكهرباء المعتمدة سابقاً بمبلغ (700) مليون دولار.. وتحسين شبكة الكهرباء بكلفة (54 مليون دولار).

التربية والتعليم

حظي مجال التربية والتعليم بمكانة متميزة في كل خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة عدن، بهدف خلق العنصر البشري القادر على قيادة المراحل اللاحقة لتطوير المجتمع وتنميته فالمعرفة والفكر هما نتاج للعملية التعليمية الدائمة والمستمرة، ولقد أدركت قيادة الدولة أهمية العلم والمعرفة ومكانتها فقد بلغ عدد المشاريع المنفذة (191) مشروعاً بكلفة إجمالية (1503) مليارات ريال خلال الفترة من (1990 - 2012م).

بما أن التعليم يعتبر من أهم العوامل الأساسية للتنمية البشرية وهو المورد الإستراتيجي الذي يمد المجتمع بكافة احتياجاته من الكوادر وترجمة لذلك الاهتمام فقد تم توجيه المزيد من المخصصات المالية لهذا القطاع ليشكل مرتكزا للنهوض بالعملية الاقتصادية والاجتماعية وقد عمدت الدولة منذ قيام دولة الوحدة إلى زيادة الاستثمارات في قطاع التعليم نتيجة للأسباب التالية:

1 . ارتفاع معدل النمو السنوي في المحافظة.

2 . كبر حجم الشريحة السكانية المناظرة لسن الدراسة.

3 . الضغوط المجتمعية في توسيع خدمات التعليم.

والزيادة في الطلب الاجتماعي على التعليم تعني الزيادة في عدد الفصول الدراسية والمدارس والمعلمين والتجهيزات وغيرها من المستلزمات الضرورية لتسيير العملية التعليمية وهو ما أولته الدولة ممثلة بقيادة المحافظة الاهتمام الكبير ومما لا شك فيه أن الحديث عن مجال التعليم موضوع يحتاج إلى حيز أكبر وواسع، ولكننا سنحاول بقدر الإمكان مستندين إلى البيانات المتوافرة لدينا رسم صورة تحليلية عن الوضع التعليمي في محافظة عدن.

•توزيع الحقيبة المدرسية على مستوى مديريات المحافظة بمبلغ ثلاثة ملايين ريال.

•اخلاء المدارس من نازحين ابين وتشكيل لجنة للنزول الميداني الى المدارس ورفع تقارير حول اوضاعها ومدى جاهزيتها وحجم الاضرار التي لحقت بها.

•رصد خمسين مليون ريال لصيانة مدارس المحافظة جراء ما أصابها من تخريب اثر سكن النازحين فيها.

•اعتماد ثمانية ملايين لكل مديرية للنشاط المدرسي للطلاب.

•الاتفاق مع منظمة اليونيسف لترميم عدد من المدارس والتواصل مع القطاع العام.

كما يلاحظ من خلال هذه البيانات تقليص الفجوة إلى حد كبير بين عدد الطلاب الذكور والإناث الملتحقين سواء كان في مرحلة التعليم الأساسي أو الثانوي ويعود ذلك إلى تشجيع المجتمع على التحاق الفتيات بالمدارس للتعليم وتوفير المبنى المدرسي المستقل الذي كان لائقا أمام التحاق الفتيات وزيادة عدد الكوادر النسائية الملتحقة بسلك التدريس.

الصحة العامة والسكان

شهد مجال الصحة العامة والسكان تطورا ملحوظا في مختلف جوانب تقديم الخدمات الصحية، وذلك من خلال الاستمرار بالتوسع في عدد المستشفيات والمستوصفات والعيادات الخاصة التي دخلت الخدمة الصحية في المحافظة بفضل الاهتمام بتوفير التسهيلات للقطاع الخاص وتشجيعه على إقامة المشاريع في المجالات المختلفة ومنها قطاع الصحة، تمشيا مع الاتجاه والسياسة العامة للدولة.

لقد أتاح هذا التوسع في منشآت الخدمات الصحية الخاصة فرصا لتخفيف الازدحام والضغط على المنشآت الصحية العامة التي ما زالت تشهد هي الأخرى ازدحاما وضغطا في الطلب على الخدمات الصحية خصوصا أن الخدمة لم تقتصر على سكان محافظة عدن، بل توفر للقادمين من المحافظات القريبة من طالبي العلاج بشكل دائم، حيث توافرت خيارات أوسع في الحصول على الخدمة الطبية التي تزامنت مع التحسن النوعي في الخدمة الطبية على مدار الساعة بمستويات جيدة مقارنة بما كانت عليه سابقا خصوصا مع إدخال نظام مساهمة المجتمع في مجال الخدمة الصحية.

وكان ابرزها:

• تحويل مستشفى 22مايو من عام الى مركز جراحي متخصص.

الشؤون الاجتماعية والعمل :

تمركزت الجهود في قطاع الشؤون الاجتماعية على تقديم المساعدات والرعاية لذوي الاحتياجات الخاصة وتحسين دار المسنين ودار قطر للأيتام ومركز الطفولة الآمنة وتشمل خدمات التأهيل والتسهيل والاندماج الاجتماعي.

الاستثمار

على الرغم من الاوضاع الامنية والاقتصادية التي ترمي بظلالها على النشاط الاستثماري الا ان محافظة عدن استطاعت ان تحقق مشاريع استثمارية ضخمة حيث بلغ اجمالي ماتم افتتاحه للعام 2013م (45.435.850.463) ريالا وهي مشاريع عملاقة.

بلغت قيمة المشاريع الاستثمارية المسجلة للعام 2013م (13.71) مليار ريال.

اما المشاريع قيد التنفيذ للعام 2013م فقد بلغة قيمتها الاستثمارية فيها 2.6 مليار.

مشاريع الأشغال العامة والطرق

قامت المحافظة بمتابعة المشاريع المتعثرة في المحافظة الخاصة بشق الطرقات وسفلتة الشوارع وأعمال البناء والترميم والصيانة الكاملة للشوارع في مختلف المديريات جراء ما أصابها من أعمال تخريبية جراء الأزمة السياسية.

وحلت الإشكالات والعراقيل التي تواجه بعض المشاريع للدفع بعملية التنمية والأعمار في المحافظة إلى جانب:

• تنفيذ مشروع الطريق البحري كالتكس خور مكسر بمبلغ (25) خمسة وثلاثين مليون دولار.

•مشروع سفلتة بعض شوارع عدن بمبلغ وقدره 190،122،308 ريالات .

•اعتماد مبلغ (250) مليون ريال لدعم صندوق ترميم الطرقات والشوارع الداخلية للمدينة بمبلغ 17،934،000 ريال ومديرية دار سعد بمبلغ 41،738،922 ريالا.

• إعداد كلفة لترميم عشرين عمارة في الشارع الرئيسي في مديرية المعلا بعد أن قام رئيس الجمهورية باعتماد مبلغ خمسمائة مليون ريال لإعادة ترميم عمارات الشارع الرئيسي بالمعلا ، والمحافظة بصدد الانتهاء من إعداد تصاميم تقاطع جسر كالتكس البريقة وإنزالها للمناقصة خلال العام الجاري 2014م.

الشباب والرياضة

لما يمثله الشباب من ثقل بشري في مجتمعنا وما يحتاجه الشباب من وسائل لتفريغ الطاقة الجبارة الموجودة لديه في كافة المجالات كان لزاما علينا توجيه تلك الطاقات إلى مسارها الصحيح بدلاً من الخروج للشوارع للمشاركة في فعاليات لا تخدم الوطن أو تعاطي القات والمخدرات والممارسات الخاطئة وفي ظل ركود اقتصادي وبطالة عن العمل جعلت الشباب صيدا سهلا لقوى الإرهاب ، ولكي تحافظ قيادة المحافظة على شباب الوطن ليكونوا ثمرة خلاقة للأجيال القادمة بدأت بلملمة ما يمكن أن يرتكز عليه أبناؤنا .. عملت قيادة المحافظة على تشجيع المبرزين سواء أكانت فرقاً أو أفراداً من خلال تكريمهم ومنحهم الأوسمة والنياشين والمبالغ المجزية ليستمر العطاء بروح الفريق الواحد لهذه المحافظة التي تزخر بشباب مبدع وثاب يمكن أن نفخر به في المحافل الدولية.

•قامت المحافظة بخلق أنشطة تنافسية بين المديريات لجميع الفرق الرياضية والثقافية ذات النشاط الجماعي أو الفردي وتم دعم تلك الأنشطة بمبلغ (4،000،000) أربعة ملايين ريال.

•وعملت أيضا على إعادة تأهيل الصالة المغلقة في ستاد 22مايو وإعادة تأهيل بيت الشباب في ستاد 22مايو وصالة نادي الميناء الرياضي وملعب كرة القدم التابع له وصالة نادي الروضة الرياضي في التواهي.

• ترميم ملعب الشهيد الحبيشي بصيرة .

•بناء صالة الألعاب في نادي المنصورة .

• بناء وتشييد سور الصالة المغلقة بخورمكسر وصالة التقوية في نادي الوحدة الرياضي في الشيخ عثمان .

•ترميم الملعب الشعبي في المعلا والملاعب الشعبية في جميع المديريات.